Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثانياً : تولى الزيدية للصحابة والشيخين

جاء موقف أغلب الزيدية وأئمتهم غاية فى الاعتدال ، فيذكر يحيى أن الذى يقضى به الشرع ، ووافق على الفتوى به ، وجعله ديناً يلقى الله عليه ، وعده طريق السلامة ،لمن أنصف نفسه وعقله ودينه ، بل دعا إليه اتباعه وهوأن مخالفة الصحابة لما ذكره الزيدية وغيرهم من نص خفى على إمامة على رضى الله عنه ، وإن كانت قاطعة فى نظر يحيى ، لا يوجب فى حقهم كفراً ولا فسقاً ولا خروجاً عن الدين ، ولا يوجب قطع الموالاة ، وأن إسلامهم صحيح .

ويدل على صحة اختياره هو أن موقفه ذلك هو موقف كبار أهل البيت ، والمحصلين من أتباعهم وشيعتهم [1] .

وعلى افتراض أن النصوص التى رواها الروافض قاطعة فإن يحيى يذكر أن غاية ما تدل عليه هو خطأ الصحابة من أجل مخالفة الدليل القاطع ، أما ما يذهب إليه الروافض من تكفير الصحابة ، أو تفسيقهم – كما يزعمه بعض الزيدية – فهو خطأ لا محالة ؛ إذ لاخلاف أن الكفر والفسق إنما يكونان ثابتين بدلالة قاطعة ؛ ولا دلالة على ما قالوه من جهة الشرع .

وهذا الخطأ لا يقطع موالاة الصحابة ولا يغير شيئاً فى الدين [2] .

ويبدو أن الزيدية فرقوا بين الدين والسياسة ؛ فما كان ديناً أخذوه بعين الشرع ، وماكان سياسة أخذوه من ناحية الرأى .. أما ما فعلته الروافض من اعتقادهم أن الإسلام قد جاء بدولة دينية ، يحكمها الله فى السماء عن طريق أئمتهم المعصومين فى الأرض ، حكومة ثيوقراية .. منافية لروح الإسلام .. وتتعارض مع مفهوم الانتخاب واختيار الشعوب لحكامها ، وهو ما فعله الصحابة الراشدين الأربعة بصور مختلفة ، وكذلك إقرار مبدأ الشورى فى الحكم .. فلا شورى عند الشيعة .. ولكن الأمر عائد إلى مرجعية دينية ، ودولة يحكمها الفقهاء باسم الحق الإلهى !!

---

(١) انظر يحيى بن حمزة : عقد اللآلى فى الرد على حامد الغزالى ؛ ٧٣ و .

(٢) يحيى بن حمزة : الرائق ، ٤٦ ظ . قارن ذلك برسالته «الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين» ؛ المطبعة المنيرية ؛ سنه ١٣٤٨ هـ ؛ ص ١٣ .